

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فإن موضوع البحث هو " أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن"
وقد كانت دراسته في خمسة فصول وخاتمة .

وقد خصص الفصل الأول لدراسة الجوانب الفقهية في الوقف وبه ثلاثة مباحث
المبحث الأول : عن تعريف الوقف ومشروعيته وأركانه وأقسامه ، المبحث الثاني : عن أحكام الوقف والولاية عليه
المبحث الثالث : عن نشأة وتطور الوقف .

أما الفصل الثاني فكان عن دور الوقف في التنمية الاجتماعية وفيه ثلاثة مباحث : المبحث الأول : عن دور الوقف
في رعاية الفقراء والمساكين ، المبحث الثاني عن الوقف والتعليم والدعوة ، أما المبحث الثالث فكان عن الوقف والتنمية
الصحية .

وفي الفصل الثالث : الوقف والتنمية الاقتصادية وفيه أربعة مباحث : المبحث الأول : الوقف ومشروعات البنية
الأساسية ، أما المبحث الثاني فكان عن مساهمة الوقف في الإنتاج والتشغيل ، والمبحث الثالث عن مساهمة الوقف في
التوزيع ، أما المبحث الرابع فكان عن الوقف والمالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة)
أما الفصل الرابع فقد تم الحديث فيه عن تمويل واستثمار الوقف وذلك في مبحثين ، المبحث الأول : تمويل الوقف
أما المبحث الثاني : استثمار الوقف .

أما الفصل الخامس بعنوان الوقف في اليمن دراسة تطبيقية ويقع في تمهيد ومبحثين ، المبحث الأول : أنواع الوقف في
اليمن وأثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أما المبحث الثاني : فتم الحديث فيه عن تطور إدارة الأوقاف في اليمن ،
والإنجازات التي حققتها ، والظروف التي ترونا إلى تحقيقها ، والمشكلات التي تواجه الوزارة ومقترحات حلها ،
وتقوم نشاط الوزارة في مجال الأوقاف . وفي الخاتمة كانت أهم النتائج والتوصيات وفيما يلي أهم نتائج البحث :
١ - أن نظام الوقف من الأنظمة التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سواء في جانب الضمان
الاجتماعي ، التعليم والدعوة ، أو في جانب الصحة ، وكذا في إقامة مشروعات البنية الأساسية والإنتاج بمختلف
أنواعه ، وكذا محاربة البطالة ، والمساهمة في توزيع الدخل والثروة ، بالإضافة إلى مساهمته في جانب الاستثمار
والاستهلاك ، وكذا مساهمته في الجانب المالي ، وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

٢ - أن نظام الوقف فقد كثيراً من الأهمية ودوره في المجتمع الإسلامي في العصور المتأخرة والعصر الحاضر على سبيل
الخصوص ، بسبب الممارسات الخاطئة من قبل متولي الوقف ، أو بسبب الاغتصاب والمصادرة والإلغاء .

٣ - أن الوقف في اليمن كغيره من بقية الأوقاف في العالم الإسلامي ، حيث ساهم بدور كبير ومشرق في الحياة
الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في اليمن عبر العصور الإسلامية المتلاحقة ، ثم اعترضته المشكلات التي اعترضت
الأوقاف في بقية أنحاء العالم الإسلامي .. إلا أن هناك محاولات جادة لإعادة هذا الدور التاريخي من قبل الجهات المسئولة
عن الأوقاف في اليمن . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المشرف الاقتصادي

د/ محمد أمين اللبائدي .

المشرف الفقهي

د/ عبدالله مصلح الثمالي

الطالب

عبد العزيز علوان سعيد عبده

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د/ محمد بن عبد الوهاب محمد

=====إهداء وشكر وتقدير=====

أهدي هذا البحث الذي قصدت به وجه الله عز وجل ، إلى روح أخي الطاهرة
المرحوم | توفيق علوان سعيد عليه رحمة الله سبحانه وتعالى .

وأقدم جزيل شكري وخالص تحياتي إلى الأستاذين الفاضلين
سعادة الدكتور | محمد أمين اللبائدي ، وسعادة الدكتور | عبد الله بن مصلح الثمالي
إعترافاً بما لكل منهما من فضل وجهد في إخراج هذا البحث ، ولتوجيهاتهما
السديدة التي كانت لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إخراج هذا البحث وإكماله

كما أتقدم بالشكر لكل من كان له دور في إخراج هذا البحث ، ومنهم موظفوا إدارات الأوقاف في
اليمن ، الذين قدموا لي ما أحتاجه من معلومات وبيانات .
وكذا أتقدم بالشكر لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس وزملائي في قسم الاقتصاد الإسلامي
لما قدموا لي من نصح وإرشاد .

وأخيراً لا أنسى أن أتقدم بالشكر للوالدين اللذين كان لهما الأثر الكبير في تحقيق ما وصلت اليه

الباحث

== المقدمة ==

المقدمة

الحمد لله نحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .
وبعد

من المعلوم أن الصدقات من افضل القرب التي يتقرب بها العبد الى ربه منذ بداية الخليقة ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾ (١) والقربات ماتقربت به الى الله .

ومن هذه الصدقات الوقف على أماكن العلم والعبادة ، حيث قام الواقفون بالوقف على هذه الأماكن بغية التقرب الى الله سبحانه وتعالى ، حيث كان الدافع الديني هو العامل الأساسي لمثل هذه القربات .

وقد اتسع نطاق الوقف في الإسلام فأصبح شاملاً لمختلف أنواع الثروة (من مزارع وارضى وعقارات وادوات انتاج) ، ومختلف مجالات الحياة (دينية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، سياسية) وتعددت انواعه ، فجانب الأوقاف على أماكن العبادة أقيمت أماكن تلقى العلم والإنفاق على الفقراء والمساكين وذوى الحاجات والمرضى

وكذا فإن التنمية مطلب اساسي لكل الأنظمة ، لذا نجد أن الوقف قد ساهم في تحقيق العملية التنموية وساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ، حيث تبين من دراسة الآثار التي أحدثتها الوقف في المجتمع الإسلامي أنها أوجدت وظائف عديدة ساهمت مساهمة فعالة في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي ، والمساهمة في اقامة مشروعات البنية الأساسية ، وتخفيف العبء على الدولة في الإنفاق العام ، فقد ساهمت الأوقاف في نشر العلوم المختلفة ، وإقامة أماكن تلقى العلوم ونحوها من خدمات التعليم ، وكذا المساهمة في إقامة المرافق الصحية

== المقدمة ==

والعلاج المجاني ، ودفع رواتب الأطباء وتوفير أماكن للعناية بالمرضى ... ، وكذا ساهم الوقف في زيادة الإنتاج بمختلف أنواعه ، و زيادة الإستثمار ، والمساهمة في عملية توزيع الدخل والثروة وإعادة التوزيع

إلا أنه في الوقت الحاضر اضمحل هذا الدور العظيم الذي ساهم به الوقف عبر التاريخ الإسلامي ، وذلك لأسباب أهمها :

(١) إهمال النظار (٢) - الممارسات الخاطئة ضد الوقف . .

(٣) - و للاستيلاء على أملاك وعقارات الوقف .

(٤) - وكذا صدور العديد من القرارات في بعض الدول الإسلامية القاضية بإلغاء الوقف الذري كما في مصر وسوريا ولبنان ، وبذا أصبحت الأوقاف الخيرية في أغلبها مقصورة على بناء المساجد ومرافقها ، وإقامة رباط خيري ، وتحول ما لم يندثر من المدارس والمستشفيات إلى دور آثار لتشهد بالدور الذي قامت به في ازدهار الحضارة الإسلامية ، وبذا أصبح من الضروري إعطاء الأوقاف الاهتمام المناسب والدعم لتعود إلى صورتها المشرقة كما كانت ، وهذا بطبيعته بحاجة إلى إبراز دور الوقف التاريخي عن طريق الدراسة والبحث ، وبث التوعية بين الناس ، وإظهار أهمية الوقف في شتى مختلف جوانب الحياة ، حتى يعود الناس إلى الوقف على سبيل الخيرات ونحوها . ولا يمكن انكار الجهود الذي تبذلها بعض إدارات الأوقاف في بعض البلدان الإسلامية بهدف إعادة الدور الحضاري المشرق للوقف ، والذي كان من أهم دعائم الحضارة الإسلامية ومن ذلك ما قامت وما تقوم به وزارة الأوقاف الكويتية من خدمة للوقف وإبراز جوانبه عن طريق معهد البحوث الوقفية ، والعمل على تطوير الوقف ، وكذا قام البنك الإسلامي للتنمية بعقد ندوة بهذا الشأن ، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية السودانية بعقد ندوة حول تطوير الوقف في عام ١٩٩٥م في السودان ، إلا أن الوقف بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من حيث البحث و من حيث زيادة الممتلكات الوقفية عن طريق إعادة ما تمت مصادرته من قبل بعض الجهات والأفراد في مختلف البلدان الإسلامية

ولما كان الوقف من أهم مقومات الحضارة الإسلامية فقد وقع اختياري على هذا الموضوع الهام والمؤثر في مختلف جوانب الحياة ليكون موضوعاً لنيل درجة الماجستير من قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي بعنوان " أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن "

== المقدمة ==

ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها :

- ١- إلقاء الضوء على الوقف كنظام هام وحيوي من الأنظمة الإسلامية وإبراز دوره الرائد في مختلف جوانب الحياة .
- ٢- التعريف بنظام الوقف الإسلامي عن طريق إبراز دوره الحضاري ، ومحاولة إعادة ذلك الدور الرائد الذي قدمه عبر التاريخ الإسلامي .

منهج البحث وخطته :

- أما منهج البحث العلمي الذي اتبعته في هذه الدراسة فاني يمكن أن أوضح بعض المعالم البارزة التي تم السير عليها في إعداد هذا البحث وهي :
- * في الجانب الفقهي رجعت الى الكتب المعتمدة في المذاهب الفقهية الأربعة مع اختصار المسائل الفقهية قدر الإمكان ، وكذا تحيّر المسائل الفقهية حيث ذكرت آراء الفقهاء المختلفة ، ومن ثم ترجيح الرأي المدعم بالأدلة والذي أراه الأقرب للصحة وتحقيق مصلحة الوقف .
 - * قمت بالبحث عن المادة العلمية من مختلف مصادرها ومنها كتب التاريخ والحضارة والرسائل الجامعية ، والمقالات في المجلات والندوات ، والأوراق الميدانية والإصدارات الخاصة .
 - * في جانب الدراسة الاقتصادية اعتمدت على كتب التاريخ والحضارة لمعرفة الأوقاف التي كانت موجودة عبر التاريخ الإسلامي ، ومن ثم بيان أثرها الاقتصادي باتباع طرق التحليل الاقتصادي المعروفة في كتب الاقتصاد ، وكذا الإشارة إلى ما تقوم به إدارات الأوقاف في البلدان الإسلامية في الوقت الحاضر ، وبيان أثرها الاقتصادي أيضاً
 - * في الفصل التطبيقي اعتمدت بدرجة كبيرة على اللقاءات والمقابلات والمعلومات الشفوية من قبل موظفي الأوقاف ، والمقالات في الصحف والمجلات ونحوها ، وبصعوبة كبيرة اطلعت على بعض الوثائق المحفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف اليمنية .

== المقدمة ==

وقد احتوت الدراسة في مجملها على خمسة فصول بالإضافة إلى الخاتمة ، ثم قائمة المصادر حيث :
 اشتمل الفصل الأول على دراسة الجوانب الفقهية الرئيسية للوقف ، من تعريف وأقسام وأركان ، وإجارة واستبدال ، والولاية عليه ، وكذا دراسة مبسطة لتطور الوقف عبر التاريخ الإسلامي وما طرأ عليه من تغيرات .

واشتمل الفصل الثاني على بيان أثر الوقف في التنمية الاجتماعية ، ومن ذلك أثر الوقف في رعاية الفقراء والمساكين ونحوهم ، وكذا الدور الذي قام به الوقف في مختلف جوانب الحياة الدينية والعلمية في المجتمع الإسلامي ، وكذا المساهمة في توفير الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع .

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على بيان أثر الوقف في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومن ذلك أثر الوقف في إقامة مشروعات البنية الأساسية ، وأثر الوقف في الإنتاج والتشغيل ، بالإضافة إلى أثر الوقف في جانب التوزيع للثروة والدخل وكذا إعادة التوزيع ، وكذا الأثر المالي الذي أحدثه الوقف في جانب النفقات والإيرادات .

وفي الفصل الرابع بينت عن مصادر التمويل التي يمكن ان تلجأ اليها الأوقاف في استثمار أملاكها وعقاراتها ، وكذا الإشارة الى أساليب الاستثمار التي لجأت لها الأوقاف في الماضي والحاضر والتي يمكن أن تلجأ لها إدارات الوقف في العصر الحاضر .

وفي الفصل الخامس تمت دراسة الوقف في اليمن في الوقت الحاضر ، مع ذكر نبذه بسيطة عن تاريخ الوقف في اليمن ، وأنواعه وأثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن .
 وكذا دراسة ما حققته وزارة الأوقاف اليمنية في الوقت الحاضر ، واهم المشكلات التي تواجه الوزارة واقتراحات لحل هذه المشكلات ، ومن ثم تقويم نظام الوقف في اليمن .
 ثم اختتم البحث بدراسة موجزه لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .
 وكذا بعض التوصيات .

== المقدمة ==

وعلى الرغم من أنني قد بذلت جهداً كبيراً في جمع المادة العلمية من مختلف المراجع والمصادر مع ترتيبها وصياغتها وقد استغرق هذا من الباحث جهداً ووقتاً كبيراً ، إلا أنني أقر بأن حق الوقف من الدراسة والتحليل أوسع من جهدي ووقتي والذي يتأكد قوله أنني بذلت كل ما في وسعي وطاقتي آملاً أن يكون هذا البحث بداية لدراسات متخصصة في مجال الوقف ، وفي نهاية هذا المطاف أتقدم بالشكر والامتنان لجامعة أم القرى بصفة عامة ، وكلية الشريعة بصفة خاصة التي مكنتني من إكمال الدراسة الجامعية فيها في قسم الدراسات العليا الشرعية فرع الاقتصاد الإسلامي ، حيث نهلت من مناهل العلم فيها على يد نخبة من الأساتذة الفضلاء ، وادعو الله أن يكتب الأجر والثواب لمن ساهم في إنجاز هذه الرسالة بأي حال من الأحوال ، وان يجعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة انه سميع مجيب ، وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الباحث

عبد العزيز علوان سعيد العززي

الفصل الأول : فقه الوقف وتاريخه

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الوقف ومشروعيته وأقسامه وأركانه

المبحث الثاني : أحكام الوقف والولاية عليه

المبحث الثالث : نشأة الوقف وتطوره

== الفصل الأول ==

المطلب الأول : تعريف الوقف ومشروعيته

الفرع الأول : تعريف الوقف

تعريف الوقف في اللغة :

الوقف في اللغة الحبس ، ووقفت الأرض أي حبستها^(١) ، ويقال أحبس حبساً ، وأحبست أحبس أحباساً أي وقفت^(٢) ، والفعل وقف بلا همز هو الصحيح ، بمعنى حبس تقول : وقفت الشيء وقفاً ، ولا يقال فيه أوقفت إلا على لغة رديئة^(٣) . وقال الجوهري "ليس في الكلام أوقفت إلا حرفاً واحداً أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه ، أي أقلت"^(٤) . وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر ولذا جمع على أوقاف كوقت وأوقات ، وقيل الفرس حبس في سبيل الله : أي أن الفرس موقوف ، فهو حبس ومحبس ، والأثنى حبيسة في سبيل الله ، والجمع حبائس^(٥) . وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد الحج فقالت امرأة لزو جها: احججني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عندي ما احججك عليه فقالت: احججني على جملك فلان ، قال: ذلك حبس في سبيل الله ، فأتى الرسول صلى الله عليه وسلم فسأله ؟ فقال : أما أنك لو احججتها عليه لكان في سبيل الله"^(٦) .

وألفاظ الوقف صريحة كالوقف والحبس والتسبيل ، وهي صريحة لإلعدم احتمال غير هراة الوقف أما الكناية فهو ما كان بمعنى الوقف وهي تصدقت وحرمت وأبدت ، وهي تحتل

١- ابن - منظور- أبو الفضل جمال الدين محمد أبو المكارم- لسان العرب (دار بيروت - بيروت) ط عام ١٣٧٥هـ- ١٩٦٩م ٤٤/٦ .

٢ -الأزهري- محمد بن محمد -تهذيب اللغة - تحقيق عبد السلام هارون - مراجعة محمد النجار ٦ / ٣٣٣؛ الرازي- مختار الصحاح -عنى بترتيبه محمد خاطر مراجعة لجنة مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ١٩٧٦م ص ١٢٠، الفيومي - احمد بن احمد علي المقري -المصباح المنير في غريب شرح الحديث (المطبعة الأميرية ، القاهرة) ١٩٢٢م ٣٤٦/٢ .

٣ -الزبيدي- محب الدين محمد بن محمد -مرتضى الزبيدي - تاج العروس من جواهر القاموس (مكتبة دار الحياة ، بيروت) ٢٩٩/٦ .

٤- الجوهري إسماعيل بن حماد - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق - احمد عبد الغفور عطار - ١٤٤٠/٤ .

٥- الطرزي أبو الفتوح ناصر بن عبد السلام -المغرب في تعريب المغرب -حققه محمود فاحوري ،عبد المجيد مختار(مكتبة أسامة بن زيد حلب سوريا) ٣٦٦/٢ .

٦- البخاري - ابو عبد الله محمد بن اسماعيل - صحيح البخاري - تحقيق د/مصطفى البغا (دار ابن كثير بيروت مطبعة

اليمامة دمشق) ط ٣ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م ١٠٨/٦ ، البيهقي- أبو بكر محمد بن الحسين بن علي - السنن الكبرى (دار

صادر بيروت) ١٦٤/٦ ؛ الشوكاني- محمد بن علي - نيل الأوطار شرح متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار (دار

الجيل بيروت ، لبنان) ١٩٧٣م ١٣٢/٦

== الفصل الأول ==

الوقف وغيره ولا ينعقد الوقف بها إلا إذا اقترنت بقريته تفيد معنى الوقف ، ومن القرائن النية ، أو اقترانها بأحد الفاظ الوقف ، أو اقتران هذه الألفاظ بأحد الفاظ الوقف كقوله صدقة مؤبدة محبسة . يقول الشيباني : " فصرحة ثلاثة : ألفاظ....وقفت وحبست وسبلت لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن شئت حبست أصلها وسبلت ثمرتها... وكنايته ثلاثة : تصدقت وحرمت وأبدت ولا بد فيها من نية الوقف أو اقترانه بأحد الألفاظ الخمسة الباقية " (١) .

تعريف الوقف فى الاصطلاح:

تعددت تعريف الوقف لدى الفقهاء تبعاً لرأى كلٍ منهم فى مسائله الجزئية ، ولذا نجد أن له تعريف عديدة مختلفة فى ألفاظها إلا أنها متفقة فى معانيها فى الغالب ، وسيتم الاكتفاء بذكر تعريف فقهاء المذاهب الأربعة دون التعرض للمذاهب الأخرى ، والدخول فى تفاصيل الشروح كمايلي:

اولاً : تعريف الحنفية للوقف :

ذكر الحنفية تعريفاً للوقف بما يتفق مع رأى الإمام أبي حنيفة فى الوقف " هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة " (٢) . وتعريف أبو حنيفة للوقف هو بناءً على رأى الإمام أبي حنيفة فى عدم لزوم الوقف ، فأغلب فقهاء الحنفية ينقلون عن أبي حنيفة أنه يجوز الوقف لكنه يعتبره غير لازم كالعارية (٣) . أما تعريف الوقف عند الصحاح فقد نقل فقهاء الحنفية العديد من التعاريف منها " هو حبسها (أي العين) على ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من أحب " (٤) .

ثانياً : تعريف المالكية للوقف :

عرف المالكية الوقف بأنه " حبس عين لمن يستوفى منافعتها على التأيد " (٥) .

١ - لـشيباني-عبد القادر بن عمر- نيل المارب بشرح دليل الطالب على منهج الإمام المجلد احمد بن حنبل رضى الله عنه (المطبعة الخيرية ، القاهرة) ط١ ، ١٣٢٥ هـ ١/٢ .

٢ - المرغيناني-برهان الدين على بن أبي المكارم - الهداية شرح بداية المبتدى (دار الفكر بيروت) بدون تاريخ ١٣/٣ .
؛ السرخسى-شمس الدين -المبسوط (دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت) ط٢ ، ٢٧/١٢ .؛ الحصكفي- علاء الدين الحصكفي - الدر المختار شرح تنوير الأبصار - (مطبوع مع حاشية ابن عابدين دار الفكر بيروت) ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . ٣٣٧/٤ .

٣ - المرغيناني- الهداية على شرح البداية - مرجع سابق ، ١٣/٣ .

٤ - الحصكفي - الدر المختار - مرجع سابق ٣٣٨/٤ - ٣٣٩ .

٥ - الشنقيطي- احمد بن احمد مختار-مواهب الجليل على مختصر خليل (إدارة إحياء التراث الإسلامى ، قطر)

١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ١٦٢/٤ .

== الفصل الأول ==

وعند ابن عرفة " هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاءه في ملك معطيها ولو تقديراً " (٦) .

ثالثاً : تعريف الشافعية للوقف :

عَرَفَ الشافعية الوقف " بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود " (٢) .

رابعاً : تعريف الحنابلة للوقف :

عَرَفَ الحنابلة الوقف بأنه " تحييس الأصل وتسبيل المنفعة " (٣) أو " تحييس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به ، مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يصرف ريعه إلى جهة بر، تقريباً إلى الله تعالى " (٤) .

التعريف المختار :

يمكن القول أن اقرب التعاريف إلى الشمول هو تعريف الحنابلة وهو " تحييس الأصل وتسبيل الثمرة أو المنفعة " وذلك :

١- لأنه مقتبس من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها " (٥) . والرسول صلى الله عليه وسلم اكمل الناس علماً وفهماً ، وأعلمهم بالمقصود من قوله وفعله وتقريره وما ينطق عن الهوى .

٢- إن هذا التعريف اقتصر على ذكر حقيقة الوقف ، ولم يدخل في التفاصيل الأخرى ، كاشتراط القرابة ، أو ملكية العين الموقوفة لمن تنتقل إليه .. الخ

١- عليش-محمد-شرح منح الجليل على مختصر خليل(دار إحياء التراث بيروت)٤/٣٤ ؛ الخطاب_عبدالله بن عبد الرحمن -مواهب الجليل لمختصر خليل(بيروت) ١٩٧٨ م ١٨/٦ .

٢-المواردى-أبو الحسن محمد بن حبيب -الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي - تحقيق وتعليق محمدعلي معوض ، عادل احمد عبد الجواد(دار الكتب العلمية بيروت) ط١ ، ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م ٧/٥١١ ؛ الرملي-شمس الدين-نهاية المحتاج في شرح المنهاج (إدارة إحياء التراث-بيروت) ٥/٣٥٤ .

٣- ابن قدامة-عبدالله بن ه احمد المقدسي- المغنى مع الشرح الكبير(دار الريان بيروت)١٤٠٣هـ -١٩٨٣ م ٦/١٨٥ ، البهوتي-منصور بن يونس-كشاف القناع عن متن الإقناع (عالم الكتب بيروت)١٤٠٣هـ -١٩٨٣ م ٤/٢٤٠-٢٤١ .

٤-بن يوسف-مرعي-غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى (المؤسسة السعيدية، الرياض) ٢/٢٨٩ .

٥- مسلم - الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - صحيح مسلم مع شرح النووي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان) ١١/٨٦ ، والحديث رواه النسائي بلفظ " حبس الأصل وسبل الثمرة " انظر النسائي -سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي (دار إحياء التراث العربي -بيروت لبنان) ٥/٢٣١ .

== الفصل الأول ==

الفرع الثاني : مشروعية الوقف

اختلفت آراء الفقهاء حول مشروعية الوقف فمنهم من أجازاه مطلقاً ، ومنهم من منعه مطلقاً ، ومنهم من منعه في حال وأجازاه في حال آخر كما يلي:

أولاً : المجيزون للوقف مطلقاً:

قال جمهور الفقهاء بجواز الوقف في كل شيء ينتفع به ويجوز فيه الملك ، وهذا ما ذهب إليه المالكية الشافعية والحنابلة ، وفي رواية عن أبي حنيفة ^(١) .

ثانياً : الفريق القائل بجواز الوقف في الكراع ^(٢) في السلاح فقط :

روى هذا القول عن ابن مسعود وعلى وابن عباس رضى الله عنهم ^(٣) .

ثالثاً : القائلون بالمنع مطلقاً :

ذهب فريق ثالث إلى القول بمنع الوقف مطلقاً ، وهو قول شريح وأبي حنيفة في رواية ^(٤)

أدلة القائلون بجواز الوقف :

استدل جمهور العلماء بعدة أدلة من الكتاب والسنة شملت جميع التبرعات ومنها الوقف كقوله تعالى ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ^(٦) .. ووجه الاستدلال أن الصدقات مندوب إليها والوقف صدقة فهو مندوب إليه ^(٧).

١- ابن عابدين محمد امين - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار المعروف بحاشية ابن عابدين - (دار الفكر بيروت) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ٣٣٨/٤ ؛ الطرابلسي - برهان الدين - الإسعاف في أحكام الأوقاف (دار الرائد العربي بيروت) ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٧ ؛ الشافعي - الإمام محمد بن إدريس - الأم (دار المعرفة بيروت) ط ٢ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ٥٢/٤ ؛ الخرخشي - شرح الخرخشي على مختصر خليل (المطبعة الأميرية - مصر) ١٣١٧هـ - ٧١/٧ ؛ الدسوقي - محمد عرفه - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (المكتبة التجارية، دار الفكر للطباعة بيروت) ٧٥/٤ ؛ ابن حزم - علي بن احمد بن سعيد الظاهري - الخلي (المكتبة التجارية بيروت) ١٧٥/٩ ؛ ابن قدامة - المغنى مع الشرح الكبير - مرجع سابق ١٨٥/٦ ؛ البيهوتي - كشف القناع - مرجع سابق ٢٤١/٤ .

٢- الكراع بضم الكاف وتخفيف الراء ، أسم يجمع الخيل والسلاح انظر إبن منظور - لسان العرب - مرجع سابق ٣٠٧/٨ .

٣- ابن حزم - الخلي - مرجع سابق ١٧٥/٩ .

٤- هلال - هلال بن يحيى بن مسلم - أحكام الوقف - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد الدكن الهند)

٥- سورة ال عمران آيه ٩٢ .

٦- سورة الحج آيه ٧٧ .

٧- الكبيسي - محمد عبيد - أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية (وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ،

مطبعة الإرشاد بغداد) ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ٩٣/١ .

== الفصل الأول ==

ثانياً من السنة :

(أ) - عن أنس بن مالك رضى الله عنهما قال " : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء ، وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما نزلت هذه الآية " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون " قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إن الله يبارك وتعالى يقول : " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالي الي بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله سبحانه وتعالى ، ضعها يا رسول الله حيث أراك الله . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بخ ذلك مال رابح ، ذلك مال رابح ، وقد سمعت ما قلت ، وأني أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبنى عمه (١) .

وقال الإمام القرطبي فى تفسير الآية : ﴿ لن تنالوا البر... ﴾ "ففي هذه الآية دليل على استعمال ظاهر الخطاب وعمومة فإن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لم يفهموا من فحوى الخطاب حين نزلت الآية غير ذلك ألا ترى أن أبا طلحة حين سمع لن تنالوا البر... الآية لم يحتج أن يقف حتى يرد البيان الذي يريد الله أن ينفق منه عباده بآية أخرى ، أو سنة مبينة لذلك فانهم يحبون أشياء كثيرة " (٢) .

(ب) - ماروى عن أبي هريرة رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ، إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " (٣) . ووجه الاستدلال هنا انه نص على أن الصدقة الجارية مما لا ينقطع اجرها عن العبد ولا يمكن تصور جريان الصدقة إلا بحبسها فهو مندوب إليه (٤) . وقال النووي " وفيه دليل لصحة اصل الوقف وعظيم ثوابه " (٥) .

١- البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي - صحيح البخاري - تحقيق د/ مصطفى ديب البغا - (دار إين كثير بيروت ، اليمامة للطباعة دمشق سوريا) ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ٥٣١/٢ ؛ مسلم - شرح صحيح مسلم - مرجع سابق ٨٤/٧ - ٨٥

٢- القرطبي - أبو بكر عبد الله - الجامع لأحكام القرآن الكريم - خرج احاديثه محمد عبد القادر عطار (دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع بيروت) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ١٣٢/٤ .

٣- مسلم - صحيح مسلم مع النووي - مرجع سابق ٨٥/١١ ؛ ابن ماجه - محمد بن يزيد - السنن ، حقق نصوصه ورقم كته وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه) ٨٨/١ ؛ الشوكاني - نيل الأوطار مرجع سابق ١٢٨/٦ .

٤- الزرقا - مصطفى - أحكام الوقف (الجامعة السورية دمشق) ٩/١ - ١٠ ؛ الكيسى - أحكام الوقف مرجع سابق ٩٦/١ .

٥- النووي - صحيح مسلم مع شرح النووي - مرجع سابق ٨٥/١١ .

== الفصل الأول ==

ج) - ماورد عن عمر بن الحارث أنه قال " ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته درهماً ، ولاديناراً ، ولاعبداً ، ولا أمة ولا شيئاً الا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة " (١) .

د روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بنى عبد المطلب وبنى هاشم " (٢) ، ووجه الاستدلال هنا أنه صلى الله عليه وسلم قد وقف على أهله وذريته تلك الحيطان ..

هـ - ما روى عن طاووس قال أخبرني حجر بن أمية قال : " أخبرني حجر المدارى أن صدقة النبي صلى الله عليه وسلم يأكل منها أهله بالمعروف غير المنكر " (٣) .

- وقف الصحابة رضوان الله عليهم :

أ- أخرج الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " أصاب عمر بنخير أرضاً فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : " أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها ، فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث وهي في الفقراء وفي الرقاب ، والضيف وابن السبيل ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديق غير متمول " (٤) . وكذا تصدق عثمان بن عفان رضى الله عنه بيثر رومه ، روى في قصة الدار لما حوصر عثمان رضى الله عنه وفيه " أنشدكم بالله وبالإسلام هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ليس فيها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال : من يشتري بئر رومة من خالص ماله فيجعل منها دلوه مع دلاء المسلمين ، وأنتم اليوم تمنعوني من الشرب منها حتى اشرب من ماء البحر ؟ قالوا اللهم نعم ، قال : فأنشدكم بالله هل تعلمون أني جهزت جيش العسرة من مالي ؟ قالوا : اللهم نعم ... الحديث " (٥) .

١- البخاري - صحيح البخاري - مرجع سابق ٣ / ١٠٠٥ ؛ البيهقي - السنن الكبرى ، مرجع سابق ٦ / ١٦٠ .

٢- البيهقي - السنن الكبرى - مرجع سابق ٦ / ١٦٠ .

٣- ابن أبي شيبة - محمد - المصنف (المطبعة السلفية ، الهند) ٦ / ٢٥٠ ؛ الخصاص - أبو بكر عمر لشيبياني - أحكام الأوقاف (مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية) ط ١ ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م ص ٣ .

٤- مسلم - صحيح مسلم مع شرح النووي - مرجع سابق ١١ / ٨٦ ؛ البخاري - صحيح البخاري - مرجع سابق ٣ / ١٠١٩ ، ٢٠ ؛ البيهقي - السنن الكبرى مرجع سابق ٦ / ١٦١ .

٥- النسائي - سنن النسائي - مرجع سابق ٥ / ٢٣٥ ؛ ابن حنبل - الإمام أحمد بن حنبل لشيبياني - المسند (المطبعة الميمنية بمصر) ١٣١٣ هـ ١ / ٧٥ ، البيهقي - السنن الكبرى - مرجع سابق ٦ / ١٦٨ .

===== الفصل الأول =====

ب - وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال : " بعث النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة ، فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً فقد احتبس أذراعه وأعتاده فى سبيل الله ، وأما العباس فهى على ومثلها معها ثم قال ياعمر: أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه " (١) .

ومن هذا الحديث نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أقر لخالد حبس أذراعه وأعتاده فى سبيل الله فيكون النص دليلاً على جواز الوقف ولو كان الحبس غير جائز لما أقر النبي صلى الله عليه وسلم خالداً على فعله .

أدلة الفريق القائل بجواز الوقف فى السلاح والكراع :

- ١- ما روى عن ابن مسعود أنه قال : " لاحبس إلا فى كراع أو سلاح " (٢) . وقد ضعف ابن حزم هذا الأثر ولم يصححه وقال هى رواية ساقطة (٣) . وحتى لو فرضنا صحته فهو معارض بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفعله وتقريره الثابت كما تقدم .
- ٢- روى ابن أبي شيبة فى مصنفه قال: " حدثنا هيثم عن إسماعيل بن خالد عن الشعبي قال : قال على : لاحبس على فرائض الله ، إلا ما كان فى سلاح أو كراع " (٤) . قال ابن الهمام: " وينبغي أن يكون لهذا الموقوف حكم المرفوع لأنه بعد أن علم ثبوت الوقف ، ولهذا استثنى الكراع والسلاح ، ولا يقال الاسماعاً ، وإلا فلا يحل . والشعبي أدركه علياً وروايته عنه فى البخاري ثابتة " (٥) ، وكأن علياً رضى الله عنه قصد أن الأفضل أن يكون الوقف فى السلاح والكراع ، ولأمانع فى سواه ، فمن المشهور عن على أنه تصدق بأملكه يبيع على الفقراء والمساكين وفى سبيل الله ، وابن السبيل (٦) .

١- مسلم- صحيح مسلم مع شرح النووي- مرجع سابق ٥٦/٧-٥٧-البيهقى-السنن الكبرى-مرجع سابق ١٦٣/٦ .

٢- ابن أبي شيبة-المصنف - مرجع سابق - ٢٥٠/٦ ، ابن حزم-المحلى-مرجع سابق ١٧٦/٩ .

٣- ابن حزم-المحلى-مرجع سابق ، ١٧٦/٩ .

٤- ابن أبي شيبة - المصنف - مرجع سابق ٢٥٠/٦ .

٥- ابن الهمام-شرح فتح القدير-مرجع سابق ٢٠٦/٦ .

٦- البيهقى-السنن الكبرى- مرجع سابق ١٦١/٦ ، ابن حزم- المحلى-مرجع سابق ١٧٦/٩ ، هلال- أحكام الوقف-مرجع

== الفصل الأول ==

أدلة الفريق القائل بالمنع المطلق

١- قال الله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِغٍ وَلَا وِصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ﴾^(١)، وفي هذه الآية عاب الله على العرب ما كانت تفعله من تسيب لهذه الثروة الحيوانية وحرمان المجتمع من الانتفاع بها بالوقف كذلك، والرد عليهم بأن الله سبحانه وتعالى عاب عليهم أن يتصرفوا بعقولهم بدون شرع وجه إليهم أو تكليف فرض عليهم في قطع طريق الانتفاع وإذهاب نعمة الله إزالة مصلحة العباد من هذه النعم وحرمانهم من الانتفاع منها، لفرق بينها وبين الأحباس أن الأحباس شرعت لمنفعة العباد^(٢).

٢- ما روى عن ابن عوف عن شريح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ببيع الحبيس^(٣) وهو دليل لإبطال الوقف. ورد الاستدلال بهذا الحديث انه غير مقبول في شأن الوقف الشرعي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بإثبات الحبيس كما في وقف عمر رضي الله عنه، وإقراره لوقف خالد بن الوليد وعثمان بن عفان رضي الله عنهم. وقال الطرابلسي: "وقول شريح جاء محمد ببيع الحبيس محمول على حبس الكفرة، مثل البحيرة والوصيلة والسائبة والحام"^(٤).

٣- روى الدارقطني أيضاً عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا حبس عن فرائض الله عز وجل"^(٥). قال البيهقي: "لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان"^(٦) وعلى فرض صحته فقد أجاب عنه الطرابلسي بقوله: "وأما الجواب على قوله صلى الله

١- سورة المائدة آية ١٠٣، البحيرة: هي الناقة المشقوقة الأذن لغة يقال بحرت آذن الناقة أى شققتها والسائبة: هي المخلاة و الوصيلة هي الشاة من الغنم فقد كان العرب إذا ولدت الشاة أنثى كانت لهم وإذا ولدت ذكراً لأهنتهم وإذا ولدت ذكر أو أنثى قالوا وصلت أخاها وكانت الكلب للأهنة ولم يذبحوا الذكر... والحام هو الفحل الذي تتج من صلبه عشرة أبطن فكان العرب يقولون حمى ظهره يتركوه لا يذبح ولا يركب.. انظر- ابن العربي أبو بكر محمد عبد الله - أحكام القرآن- تحقيق على محمد البجاوى (دار الجيل بيروت) ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م ٢/٧٠١-٧٠٢، ابن حجر - فتح الباري- مرجع سابق ٩/١٦٨-١٦٩؛ الماوردي- الحاوي الكبير مرجع سابق ٧/٥١٤.

٢- القرطبي - الجامع لإحكام القرآن العظيم - مرجع سابق ٣/٣٣٨-٣٣٩.

٣- البيهقي - السنن الكبرى - مرجع سابق ٦/١٦٢.

٤- الطرابلسي - الإسعاف - مرجع سابق ص ١٤.

٥- الدارقطني - سنن الدارقطني - ٤/٦٨؛ البيهقي - السنن الكبرى - مرجع سابق ٦/١٦٢.

٦- البيهقي - السنن الكبرى - مرجع سابق ٦/١٦٢.

٧- الطرابلسي - الإسعاف - مرجع سابق ص ١٤.

===== الفصل الأول =====

عليه وسلم لاجس عن فرائض الله فنقول : أنه محمول على أنه لا يمنع أصحاب الفرائض عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد الموت ، بدليل نسخها لما كان عليه من حرمان الإناث قبل نزولها وتوريثهم بالمواخاة والموالاتة مع وجودهن" (١) . ولو فرض صحة الحديث فإنه لا يحتوي على ما يؤيد دعواهم بإبطال الوقف ، فالوقف تصرف في العين حال الحياة كتصرفه في الصدقة والهبة ونحو ذلك قال ابن حزم : " أما قوله أي شريح لاجس عن فرائض الله فنقول فاسد ، لأنهم لا يختلفون على جواز الهبة والصدقة في الحياة والوصية بعد الموت وكل هذا مسقط لفرائض الورثة عما لو لم تكن فيه لورثته على فرائض الله عز وجل ، فيجب بهذا القول إبطال كل هبة وكل صدقة وكل وصية لأنها مانعة عن فرائض الله تعالى بالمواريث (٢) .

القول الراجح :

وهكذا من خلال الإطلاع على مذاهب الفقهاء في مشروعية الوقف ، نجد أن جمهور الفقهاء قد أقاموا الحججة على مشروعية الوقف في كل مال متقوم ، واكبر دليل على ذلك إجازة الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب وأوقاف الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ونجد أن عمر ابن الخطاب حبس وكذا عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، ومعاذ بن جبل بل ، ووقف الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه ، وكذا وقفت أمهات المؤمنين ، وكثير من الصحابة فلم ينكر عليهم أحد... (٣) .



٢٠٢

- ١- الطرابلسي - الإيعاف - مرجع سابق ص ١٤ .
- ٢- ابن حزم - المحلى - مرجع سابق ١٧٧/٩ .
- ٣- الطرابلسي - الإيعاف - مرجع سابق ص ١٦ .

== الفصل الأول ==

المطلب الثاني : أقسام الوقف وأركانه

الفرع الأول : أقسام الوقف

ينقسم الوقف إلى عدة أقسام باعتبارات متعددة كما يلي:

أولاً : أقسام الوقف من حيث الغرض منه:

ينقسم الوقف من حيث الغرض منه إلى وقف أهلي ووقف خيري :

١-الوقف الأهلي:

هو ما جعل استحقاق الربيع فيه للواقف ، ثم على أولاده ، أو على أولاده مباشرة ، ثم لجهة بر لا تنقطع ، وهذا الوقف له سند من أوقاف الصحابة ، ومن ذلك وقف الزبير بن العوام ، حيث جعل دوره على أبنائه لأتباع ولا تورث ولا توهب ، وقال : " أن للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرّة ، ولا مضر بها ، فإذا استغنت بزوج فليس لها حق " (١) .

٢-الوقف الخيري:

هو الذي يقصد به الواقف التصدق على وجوه البر العامة ، كالمدارس والآبار والمستشفيات، والمساجد ، وغيرها مما يؤدي إلى تحقيق النفع العام (٢) .

ثانياً : اقسام الوقف من حيث محله :

تنقسم الأوقاف باعتبار محلها إلى عقار ومنقول :

أولاً العقار : اتفق الفقهاء على جواز العقار من أرض ودور وحوانيت ونحوها (٣) .

ثانياً : المنقول : اتفق جمهور الفقهاء غير الحنفية على صحة وقف المنقول مطلقاً ، كالسلاح والثياب ، والدواب ونحوها من المنقولات ، سواء كانت تابعة للعقار أو مستقلة عليه (٤) .
وذهب الحنفية إلى عدم صحة وقف المنقول ، إلا ما استثنى منه وهما أمران (٥) :

١- البخاري - صحيح البخاري - مرجع سابق ١٠٢١/٣ .

٢-الصديق محمد الضرير-فقته الوقف في الإسلام (الندوة العالمي لتنمية وتطوير الأوقاف ، السودان) ١٤١٥هـ-١٩٩٥م ص٣ .

٣-ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - مرجع سابق ٣٦٤/٤ ؛ الخرخشي-شرح الخرخشي مرجع سابق ٧٩/٧ ؛ الخطاب - مواهب الجليل مرجع سابق ١٨/٧ ؛ الماوردى-الحاوي الكبير - مرجع سابق ٥١٩/٧ ؛ البهوتي-كشاف القناع-مرجع سابق ٢٤١/٤-٢٤٢ .

٤- الخرخشي-شرح الخرخشي مرجع سابق ٧٩/٧ ؛ الخطاب -مواهب الجليل مرجع سابق ١٨/٧ ؛ الماوردى-الحاوي الكبير - مرجع سابق ٥١٩/٧ ؛ البهوتي-كشاف القناع-مرجع سابق ٢٤١/٤-٢٤٢ .

٥- ابن عابدين - حاشية ابن عابدين - مرجع سابق ٣٦٤/٤ .

== الفصل الأول ==

- ١- أن يكون المنقول متصلاً بالعقار اتصال قرار وثبات ، كالبناء والشجر ، لكونهم من المنقولات في نظرهم ، وبذا تدخل في العقار تابعاً لها .
- ٢- إذا كان مخصصاً لخدمة العقار ، كالمحاريث والغلمان والعاملين في الأرض ، ونحو ذلك مما هو مخصص لخدمة العقار ، ويدخل تبعاً للعقار بالنص عليه ^(١) . إلا أن بعض متأخري الحنفية أجازوا وقف المنقول من دون استثناء ، وقالوا بوقف النقود لجريان التعامل بها ^(٢) .

وقف النقود :

يقصد بالنقود هنا الذهب والفضة التي أعدت للتداول لا للزينة (الدرهم والدنانير) أما ما كان للزينة فإنه يصح وقفه والإنتفاع به مع بقاء عينه ، وتقوم مقامها اليوم النقود الورقية التي يجري التعامل بها، ووقف النقود مدار خلاف بين الفقهاء ، فمنهم من أجاز وقفها ، ومنهم من منع وقفها كما يلي:

أولاً : المانعون لوقف النقود:

ذهب بعض الفقهاء إلى منع وقف النقود ، وحجتهم في ذلك أنها تدخل ضمن مالا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ، بل بإتلافه ، وكذا فإن وقفها يخالف لشروط الوقف ^(٤) . ومن ذلك ما جاء في المغنى "وقيل في الدراهم والدنانير يصح وقفها ، على قول من أجاز إجارتها ، ولا يصح لأن تلك المنفعة ليست المقصود الذي خلقت له الأثمان ولهذا لا تضمن في الغصب ، فلم يجز الوقف لها كوقف الشجر على نشر الثياب ، والغنم على دوس الطين ، والشمع ليتجمل به " ^(٥) .

ثانياً : المجيزون لوقف النقود

أجاز بعض الفقهاء وقف النقود على أن يتم استثمارها لا استهلاكها ، وذهب إلى ذلك بعض فقهاء المالكية ، وبعض الشافعية ، ومتأخرو الحنفية ، ورواية عند الحنابلة كما يلي:

١- ابن عابدين- حاشية ابن عابدين - مرجع سابق ٣٦٤/٤ .

٢- نفس المرجع السابق والصفحة.

٣- المرجع السابق ٣٦٤/٤ ؛ مصطفى الزرقا- أحكام الوقف - مرجع سابق ٤٨/١-٤٩ .

٤- الكاساني علاء الدين ابو بكر مسعود الكاساني الحنفي - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (دار الكتاب العربي بيروت) ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ٢٢٠/٦ .

٥- ابن قدامة - المغنى مع الشرح الكبير - مرجع سابق ٢٣٥/٦ .